الأنظمة السياسية والأنماط الانتخابية: مقاربة مفاهيمية

الدكتور عبد اللطيف بوروبي
أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية
جامعة الإخوة منتوري قسنطينة

الملخص:

إن الانتخاب هو سلوك قائم على التحول من نمط إلى نمط مستهدف،فهو وسيلة من الوسائل المشروعة للوصول إلى السلطة،يفهم في ظل تعريف، ونشأة، وخصائص وتجزئة للأهداف.

يقوم على أشكال عدة مختلفة المستويات من العلاقات التفاعلية،كمستوى أول من التحليل بين المواطن والوصول إلى السلطة، وبين السلطة والأحزاب كمستوى ثاني، وبين المواطن والأحزاب كمستوى ثالث، وبين المواطن وطبيعة النظام السياسي القائم كمستوى رابع، ومن ثم فيه عدة جوانب سياسية، واجتماعية، وثقافية، واقتصادية، وأمنية تحدد تلك العلاقات.

إن العامل المحدد في هذه التفاعلات، طبيعة النظام السياسي القائم والذي يحدد لنا طبيعة الأنماط الانتخابية، فإذا كان النظام السياسي ديمقراطي تأتي العملية الانتخابية واضحة،وتعبر عن رأي الشعب والعكس إذا كان النظام السياسي مغلق فتكون هناك تجاوزات وتعسف، وانتهاك للحقوق.

نحتاج إذن إلى عدة مقاربات وصفية متعددة الاختصاصات لتحديد تلك الجوانب،وكل مقاربة لها أساس نظري حيث تبرز الحاجة إلى تحديدها من خلال صياغة إطار مفاهيمي للدراسة.(مقاربة مفاهيمية)،والذي يعتبر المدخل النظري الأقرب إلى الفهم، فتركيزنا يكون على العلاقة بين النظام السياسي والأنماط الانتخابية.

Summary

The election is a behavior which is based on move from one method to a target one. It is then one of the legitim means to reach authority which is understood in the light of its definition, charactereristics and objectives.

It stand in different levels of dynamics relationships. The first level of analysis is between the citizen and the authority, the second level ,however, is between the authority and the political parties. the third level between citizen and the political parties, the last one, the fourth is between the citizen and the standing political system.

Since then, different political, social, cultural and security sides determine these relations.

The main factor that determines these interactions is the nature of the standing political system which determine the nature of the election methods. in that ,if is the political system is democratic ,the election will reflect the people's choice and free will. whereas ,when the political system is no democratic one there will so many acts such as abuses.

We need then ,then, various descriptive approaches to determine the side, in each approach has a theoretical basis that needs to determined though the structure of a conceptual frame for the study.

The conceptual approach represents the near theoretical entrance to the understanding where the focus will be on the relationship between the political system and the methods of election.

مقدمة:

تعتبر الدولة الأداة القانونية المخول لها حق تنظيم المجتمع الذي تحتويه (الشعب الذي يعيش على إقليمها)، باعتبارها الوحدة الاجتماعية، وخاصة السياسية الكاملة.فعكس التنظيمات المجتمعية الأخرى الذي تحتويها الدولة فهي منظمة المنظمات، من منطلق أنها تحتوي التنظيمات الأخرى مهما كان شكلها، وليس هناك تنظيم يحتويها. فهي الإطار الكلي لتنظيم المجتمع، وتقوم على أركان من إقليم، وشعب، وسيادة، ونظام سياسي، وعلى خصائص من شخصية قانونية وذمة مالية.

يعتبر النظام السياسي كركن من أركان الدولة، وكتنظيم تحتويه هذه الأخيرة،نظاما جزئيا من حيث المكونات الذي تحدده،حيث تبرز مجموعة من الأنظمة الفرعية التي تحدد هيكله البنيوي،أو الوظيفي من ذلك النظام الانتخابي كنظام فرعي أخر،و كجزء أصغر مشكل لهذا الجزء، والمحدد في بناء هذا الكل الذي هو الدولة.

يكون تركيزنا في هذا المقال على الأركان الفرعية داخل هذا الكل،و على العلاقة بين النظام السياسي والنمط الانتخابي من منطلق إن الانتخاب وسيلة من وسائل الوصول إلى السلطة يشبه دور الأحزاب، بحيث البحث على قياس الأثر والتأثير بين هذين المتغيرين، ومن ثم اعتبار أن الأحزاب السياسية هي نتيجة للمسار الديمقراطي الذي تبنته الأنظمة السياسية.

تكمن أهمية دراستنا في البحث على طبيعة تأثير النظام السياسي على النمط الانتخابي كمنظور سائد كتصور أول، وطبيعة تأثير النمط الانتخابي على النظام السياسي القائم، من خلال الاستعانة بمفاهيم وتصورات أخرى مثل الديمقراطية، والانتخاب، والأحزاب السياسية كتصور ثان. وتقديم منظور بديل في تحديد العلاقة كتصور ثالث.

الإشكالية: إن الدولة تتطور من المجتمع في إطار كلي فهي بناء يحتاج إلى هيكل تنظيمي يختلف باختلاف المجتمعات، ويحدد بمستويات عدة من العلاقات التفاعلية المتعددة الأشكال، من ذلك العلاقة بين المواطن والسلطة كمستوى أول من التحليل لطبيعة العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي والتي هي تصور جزئي،من منطلق أنها تتجسد مثلا في الأحزاب السياسية والذي يمكن اعتباره كمستوى ثان من التحليل،والتي تخضع لقوانين الدولة، وتظهر في الحزب السياسي الذي هو أداة تخضع للدولة في تنظيمها(السلطة)،رغم أنه من حيث الأساس هو مستقل عن السلطة، وليس الدولة.فكل من الأفراد والأحزاب السياسية(من المستوى الأول والمستوى الثاني) ففي تفاعلهما يبرز مستوى أخر فلسفة تنظيمية للأفراد والقوانين. ومن ثم:

- توجد فلسفة تنظيمية للسلطة والدولة، والمتمثلة في النظام الانتخابي الذي هو كذلك تصور ذو بعد تنظيمي جزئي، (فلسفة تنظيمية للمجتمع) كمستوى ثالث من التحليل.

- يمكن أن نعتبر أن قياس الأثر والتأثير بين المتغيرين النظام السياسي والنمط الانتخابي هو مستوى رابع من التحليل.

- إن وجود عدة مستويات من التحليل قد يكون سببه وجود عدة فلسفات تنظيمية للأفراد، وللأحزاب السياسية، وللسلطة، وللدولة، ومن ثم الاختلاف في المنطلقات قد يكون سببا للاختلاف في النتائج فكيف يكون التوازن؟

إن وجود عدة مستويات من العلاقات التفاعلية تجعلنا نتساءل:

- هل النظام السياسي يؤثر على النمط الانتخابي ؟هل النمط الانتخابي يؤثر على النظام السياسي واستقراره؟

- هل النمط الانتخابي يؤثر على نظام الأحزاب؟هل نظام الأحزاب يتأثر بالنمط الانتخابي؟هل نظام الأحزاب يؤثر في استقرار النظام السياسي؟

- فرضية: فشل النظام السياسي في التحول الديمقراطي بإصلاحات داخلية،فثمة حاجة إلى إصلاحات خارجية.

تقوم تركيبة هذه الفرضية على أساس علاقة شرطية بين الفشل والإخفاق – الحاجة، حيث الفشل في بلورة تصور مقبول من المواطنين لكيفية الوصل وممارسة الحكم، يتطلب إصلاحات خارجية (التحول الديمقراطي) قد تكون أحيانا مفروضة.

منهجية الدراسة: هذا المقال مقسم إلى جزئين يقوم على أساس خطة تاريخية قائمة على تتبع تطور ظاهرة الانتخاب كوسيلة من وسائل الوصول إلى السلطة المشروعة داخل النظام السياسي القائم، وتتبع تطورها داخل نفس المجتمع من خلال قياس مقارن للتأثير والتأثر بينها وبين النظام السياسي القائم والعكس.

الجزء الأول يمكن تحديده في طبيعة المنظور السائد في تحديد العلاقة بين النظام السياسي والنمط الانتخابي، والذي يمكن اعتباره عملية اتصالية قائمة على تفاعلات مختلفة بين المواطن والسلطة، والعلاقة بين السلطة والأحزاب السياسية، والعلاقة بين المواطن والنظام السياسي القائم. حيث تركيزنا على المحددات الداخلية في صناعة واتخاذ القرار السياسي للدول.

الجزء الثاني من البحث يمكن تحديده في الحاجة إلى تغيير المنظور السائد،ومن ثم الحاجة إلى منظور جديد(بديل) لدراسة العلاقة بين النظام السياسي والنمط الانتخابي،والذي يبرز في مجموعة خطوات منهجية والمتمثلة في التغيير في النظام السياسي

القائم،وفي بنية النظام السياسي القائم،والتغيير في القيم السائدة داخل المجتمع،وفي تحديد وقت التغيير. حيث تركيزنا على المحددات الخارجية (الدولية)في اتخاذ وصناعة القرار السياسي للدول كهدف للدراسة.

أهداف الدراسة :تهدف هذه الدراسة على تسليط الضوء على خمسة محاور:

- التعرف على مختلف الأنماط الانتخابية السائدة في التشريعات المختلفة للدول. وهذا من خلال عرض وتقديم الإطار النظري لمفهوم النظام السياسي، والنمط الانتخابي
- واقع الأنماط الانتخابية من حيث التشريعات،والواقع والممارسة.
- تحديد تأثير النمط الانتخابي السائد على النظام السياسي القائم والعكس،من خلال محاولة إبراز،وإظهار ذلك.
- تحديد مختلف العوامل المؤثرة على الأنظمة السياسية،وبالتحديد المتعلقة بموضوعنا والمتمثل في النمط الانتخابي. بتقديم توصيف متكاملا للعلاقة القائمة على التأثير والتأثر.
- تقديم التوصيات والمقترحات.

أهمية الدراسة :تكمن أهمية الدراسة كمحاولة علمية في تسليط الضوء على مفهومي النظام السياسي والنمط الانتخابي،من خلال قياس الأثر والتأثير في تحديد الاستقرار للمجتمع.

تهدف الدوافع المختلفة للتطرق لهذا الموضوع في مجملها إلى تحديد ما مدى إسهام النظام السياسي في بلورة النمط الانتخابي، والمحافظة على استقراره هذا من جهة،و مدى تأثير النمط الانتخابي في استقرار النظام السياسي القائم من جهة أخرى.

1- المنظور السائد (The dominant paradigm):

محددات النظام السياسي الداخلية وعلاقتها بالنمط الانتخابي: يقصد بمحددات النظام السياسي الداخلية بالمنظور السائد في دراسة هذه العلاقة. يفهم المنظور بأنه تصور فكري سائد في مجال علمي معين حول ظاهرة، أو مفهوم من غالبية المفكرين والباحثين في ذلك المجال في فترة تاريخية معينة.

إن تركيز الباحثين على طبيعة العلاقة بين النظام السياسي والنمط الانتخابي، وعلى الوسائل المشابهة للانتخاب من حيث الدور والمتمثلة في الأحزاب السياسية.حيث تأثير بنية النظام السياسي الداخلي،وأهم المحددات التي تحدد العلاقة بين النظام السياسي والنمط الانتخابي من زاوية مؤسساتية، وأهمية السياسة الداخلية في بلورة توجهات السياسة الخارجية.

نحتاج إلى تحديد المرجعية الفكرية والسياسية التي فهم فيها ماهية الحزب هل هي العلوم السياسية،أو في علم الاجتماع السياسي؟

إن شكل الدراسة يكون من منطلق أننا ندرس الأحزاب السياسية في مجال العلوم السياسية،لاهتمامنا بكيفية رسم وصناعة السياسة العامة للدولة. تنقسم الآراء حول دور الأحزاب في النظام السياسي إلى رأيين متناقضين من حيث الأهداف، الرأي المساند والمؤيد لوجود الأحزاب السياسية قائم على أساس اعتبار هذه الأخيرة أنها مدرسة سياسية وتثقيفية، وأنها كذلك حلقة وصل بين المواطن والسلطة، ومن ثم هناك إجماع من أنها وسيلة من وسائل الوصول إلى السلطة.

الرأي المعارض يرى العكس من أنها قد تساهم في حل وفك الوحدة الوطنية،فهي تظهر وكأنها تبحث أكثر عن مصلحتها من مصلحة الأفراد الذين ينتمون إليها.

دراستنا يغلب عليها المنظور الإيجابي من أن الانتخاب يشبه دور الأحزاب السياسية،ومن ثم قد تؤدي هذه الأخيرة إلى تعددية سياسية، وإمكانية إرساء الديمقراطية التي تعتبر المحرك للمجتمع نحو العدالة والتنمية (قد الآلة الوحيدة الفعالة في تحريك المجتمع).

نقوم بتحديد في هذا الجزء خطوات البحث المنهجية بالتركيز على العلاقة بين الفرد والوصول إلى السلطة، والبحث عن الوسيلة المشروعة في ذلك والمتمثلة في الانتخاب مع التركيز على الأحزاب السياسية.

- لا نتناول حزب معين وإنما النظرية العامة للأحزاب.
- إن لم توجد أحزاب سياسية كيف يكون العمل السياسي.
- لا ندرس النماذج،والنظريات، والمناهج لنفسها، وإنما ندرسها كيف تفهم من قبل الأحزاب.
- إن الحزب السياسي أداة تخضع للدولة (السلطة) في تنظيمها.

أ- العلاقة بين المواطن والسلطة: يعتبر الحزب وسيلة من وسائل الوصول إلى السلطة، حيث يكون في الأنظمة السياسية التعددية حق دستوري، وذو طبيعة قانونية، لكن نلحظ أن الأحزاب السياسية تختلف من حيث الخيارات، والإستراتيجيات، والتوجهات، والأهداف، فما هو السبب في ذلك؟

إن مفهوم الحزب يحمل في طياته دلالة لغوية، ودلالة اصطلاحية والتي تحدد لنا ماهية المفهوم، فيقصد بالحزب في اللغة Parti ويعني قسم أو جزء، أو جماعة من الناس لهم نفس الأفكار والمصالح[1]، فالحزب هو جزء ف ظل كل الذي هو الدولة.

أما في لسان العرب لأبن منظور: الحزب يعني الصنف من الناس[2].

أما إيميليو وليامز يعرف الحزب السياسي: "يعني جماعة من الأفراد، وقد تكون قوية آو ضعيفة الترابط،بهذا لها هدف مراقبة السلطة،والتوسط عند توزيع الواجبات المتبادلة بين الحكام والمحكومين"[3].

إن الحزب هو جماعات تحققت لها درجة معينة من التنظيم، والاستقرار، والاستمرار،تختلف عن التنظيمات السياسية المؤقتة مثل لجان المساندة،أو اللوبيهات،أو المنظمات،أو الاتحادات..،أو جماعات الضغط.

التطور التاريخي للحزب: يغيب الإجماع عن تأسيس الأحزاب السياسية ففي العصور القديمة(منذ القرن الخامس قبل الميلاد كان ما يعرف عند اليونان بالإكليزيا - الجمعية الشعبية- حيث كانت تشكل حوالي 14 % من المواطنين الأحرار)، أو الوسطى يغيب التوحيد والتحديد من منطلق أن مدلوله الواضح هو حديث.ففي العصور الحديثة تعتبر الأنظمة التمثيلية مثلا عن ذلك.فمثلا وجدت بعض أحزاب داخل المجلس الفرنسي في 1789.

يعتبر تاريخ 1832 هو تاريخ نشأة الأحزاب في بريطانيا،وهناك من يعتبر تاريخ 1850 هو تاريخ نشأة الأحزاب بموجب لائحة Reform Bill ، حيث كانت أول حكومة حزبية فيها كما ذهب إلى ذلك موريس ذي فرجيه في كتابه الأحزاب السياسية الصادر في 1951 [4].

إلا هناك من يعتبر أن تاريخ 1832 بموجب لائحة إصلاحات بيل أنها تحول جزئي نحو الديمقراطية[5]، حيث لا يمكن اعتبار هذه النشأة هي مولد تعددية سياسية لأنها من حيث الشكل فهي ديمقراطية جزئية.

إن ظهور الأحزاب كان في النوادي أي حزب نادي،إلا أن ما فتئ إن تحولت الأندية إلى حزب كما أن هناك أحزاب ذات نشأة داخلية (داخل البرلمان)، وأحزاب ذات نشأة خارجية (خارج إطار البرلمان مثل حزب العمال في بريطانيا). كما أن الأحزاب أنواع فهناك الأحزاب المحافظة، والتي تتميز باهتمامها بنوعية وليس عدد المنتمين منذ نشأتها، وهناك الأحزاب الاشتراكية،تعتمد على العمال، والأحزاب الطلائعية.

يضم الحزب كذلك فيئات مختلفة التوجهات والأهداف:فمثلا المنخرطون في الحزب يحملون بطاقة انخراط وينشطون بصفة دائمة أحيانا.

أما المتعاطفون فهم الذين يظهرون في مرحلة الاقتراع حيث ينتخبون المنتمون لهذا الحزب. أما المناضلون يحملون بطاقة انخراط وينشطون بصفة دائمة. لكن هناك

استثناءات مثلا أن في الولايات المتحدة الأمريكية الانتخاب بدورتين يجعل من المنخرطين في الأحزاب وكأنهم غير موجودين.

حجم الأحزاب: كيف يقاس حجم الحزب؟ يقاس حجم الأحزاب بالوعاء الانتخابي فهناك حزب كبير،لكثرة الأعضاء المناضلين والمنخرطين فيه،لكن من عيوبه قد يؤثر على وحدة الاتجاه، ومن محاسنه الفوز في الانتخابات في ظل إمكانية ظهور الانقسام حول من له أحقية التمثيل.

أما حزب صغير احتمال أكبر للفوز،و وحدة المبادئ، لكن من مساوئه صعوبة الاتصال الخارجي مع أفراد الشعب في ظل قلة العدد.

أركان الحزب: تعتبر المرجعية الفكرية والسياسية لأي حزب سياسي،المنطلق الذي يحدد أركانه.حيث وجود مجموعة من الناس ينضمون طوعية أو إجباريا إليه،يشتركون في بعض القواسم والتي تعتبر مرجعية البناء الذي يحدده وفق مجموعة أسس والقائمة على:

- أن المكونون للحزب يؤمنون بنفس المبادئ
- أنهم مهيكلون في نفس التنظيم، ويخضعون إلى نفس القانون.
- أن الحزب كتنظيم قائم على التراتبية من الأعلى إلى الأسفل بحيث أنه لا يمكن تصور حزب واحد بقياديتين.
- الوصول إلى السلطة:إن أي حزب يهدف إلى الوصول إلى السلطة، ويعارض من يكون فيها.

تصنيف الأحزاب:إن تكوين الحزب يؤثر على تصنيفه. حيث تختلف مستويات تصنيف الأحزاب،فهناك من يصنفها من حيث النشأة التاريخية، كما ذهب إلى ذلك موريس ذي فرجيه حيث صنفها إلى أحزاب الكوادر، والتي تقوم على مجموعة من الأشخاص ولا تحتاج إلى عدد كبير من المنخرطين.أما الأحزاب الجماهيرية فهي أكثر انفتاحا من حيث العدد، بحيث تضم فيئات مختلفة من الشعب، فهناك تصنيفات أخرى:

- الجانب النظامي: طبيعة تكوين الحزب من حيث التنظيم، والهياكل، والانتشار.
- الجانب البنيوي: طبيعة البنية الوظيفية للأحزاب قد لكون بسيطة، وقد تكون معقدة (فمثلا الأحزاب الجماهيرية هي أقل تعقيدا في الوظائف من تلك الخاصة بنخب معينة.
- الجانب الوظيفي: من وظائف الحزب تنظيم الحياة السياسية من خلال اختيار البرامج وإعدادها، وانتقاء المترشحين، ومسألة التمثيل.
- الجانب الإستراتيجي: الوصول إلى السلطة، مساندة السلطة، أو معارضتها.

- الجانب الإيديولوجي: الأحزاب اليمنية، والأحزاب اليسارية.

إن التصنيف الحديث للأحزاب يكون على أساس الإستراتيجية والهدف.

دور الأحزاب: يختلف دور الأحزاب باختلاف إستراتيجياتهم، وأهدافهم، فهناك مستويات مختلفة في نشاطاتهم.المستوى الأول اتجاه الناخبين من خلال توعية الجماهير، من خلال العمال على تحديد الحقوق والواجبات للأفراد. أما المستوى الثاني اتجاه النواب. حيث يعمل الحزب على أن يكون وسيط بين الجماهير والنواب، من خلال تحديد الالتزامات، والتعهدات في الحملة الانتخابية.

نظام الأحزاب: إن النظام الحزبي هو جزء من النظام السياسي، وأنه خاضع لنمط الانتخاب الذي يؤثر عليه،ومن ثم يمكن دراسته من خلال نظرية النخبة، كما أن الزاوية التي ننطلق منها يمكن أن تكون نظامية، نظام كلي، ونظام فرعي. كما يمكن للنمط الانتخابي أن يحدد نظام الأحزاب والعكس.

نحتاج في نظام الأحزاب إلى تنظيم وترتيب المعلومات من خلال تحديد المتغيرات، وتحديد المتغير الزمني.هناك من البلدان التي تتبنى الشكل التنافسي الحزبي القائم على التعددية الحزبية، وهناك من تتبنى الشكل القائم على أساس ثنائي، فمن الذي يحدد الشكل التنافسي المبادئ، أم القوانين التي تهيكلها، أم الواقع؟

الأحادية الحزبية :يعتبر نظام الحزب الواحد هو نفسه نظام سياسي، فقد يكون مرن يؤدي إلى التعددية الحزبية، أو قد يكون غير مرن، ويبقى على نفس الشكل.

الثنائية الحزبية: الأغلبية تظهر في الثنائية الحزبية، حيث التنافس يظهر بشكل جلي في تقاسم أصوات الناخبين بين حزبين كبيرين.

التعددية الحزبية: تنقسم الأصوات بين الأحزاب المتنافسة، فهي نوع من التعددية الحزبية، لها من الأهمية في المنافسة.

يجب علينا تحديد طبيعة القوانين والنظريات التي تدرس بها الأحزاب السياسية، ومن ثم نحن ندرس كيفية تطبيقها حيث هناك صعوبة في تحديد ماهية الحزب السياسي، وكيفية تحديد العوامل المؤثرة فيه وعليه.

ب-العلاقة بين السلطة والأحزاب: تحدد السلطة السياسية المجسدة في ظل قوانين طبيعة النمط الانتخابي، وفي ظل أن الحدود السياسية بين الأحزاب في المرحلة الراهنة زالت، يرتبط النمط الانتخابي والمتمثل في الأحزاب السياسية في دراستنا هذه.

إن زوال الحدود السياسية بين الأحزاب في ظل غياب التمايز الإيديولوجي الذي كان موجود سابقا، من ذلك يفهم الحزب في ظل نشأة، وخصائص، وأهداف، بحيث أننا نعاني

من صعوبة في إيجاد إجماع. فلكل حزب سياسي إستراتيجية، وأهداف لها نتائج، فهو يختلف من حيث التكوين، رغم أن من سماته الحركية والانتشار، والذي هي من وظائف الأحزاب.

إن النمط الانتخابي يرتبط بوسيلة والمحددة بالحزب، والذي يعتبر عند البعض أداة هدامة في البناء الاجتماعي، وأداة بناءة في التكامل الاجتماعي عند البعض الأخر.

إن إشكالية التمثيل الشعبي مرتبطة بالعملية الانتخابية وكيفية اختيار السلطة الحاكمة بواسطة الشعب، حيث تتجسد في العصر الحديث بكيفية تصور النمط الانتخابي. تاريخيا تطور مفهوم الانتخاب منذ اليونان ارتبط بالمواطنين الأحرار الذين كانوا يجتمعون في شكل جمعيات كالجمعية الشعبية.

إلا أن كيفية تحديد مفهوم التمثيل وعلى أي سند قانوني يقوم أختلف حوله،فهناك من يعتقد انه وكالة إلزامية من منطلق أن سيادة الدولة في السابق كان ينظر إليها أنها سيادة مجزأة تتوزع بين الأفراد الذين يمثلونها، لكن ما فتئ أن تغير المفهوم من أنهم الممثلون للشعب،إنما يمثلون الأمة.

مضمون الانتخاب: هناك من يعتقد أن الانتخاب حق من منطلق أنه يمتلك جزء من السيادة في دولته من ثم يمارسه عن طريق الانتخاب. هناك من يعتقد أنه وظيفة تمارس وفق شروط قانونية مسبقة. ففي ظل تحديد الحقوق والواجبات للأفراد مسبقا، هناك من يعتقد انه سلطة قانونية في ظل أن المواطن له الحق في المشاركة في اختيار الحاكمين في دولته.

أساليب الانتخاب:اختلفت طرق الانتخاب تاريخيا من خلال مرورها بمرحلتين أساسيتين. المرحلة الأولى هي مرحلة الاقتراع المقيد أين كان الانتخاب حكرا على مجموعة من الأفراد الذين يتمتعون بقدر مالي معين أو بكفاءة معينة.

أما الاقتراع العام: قائم على اشتراط شروط مسبقة قانونية مثل شرط الجنسية، أو شرط السن.حيث الانتخاب طريقتان مباشر من أن الفرد يقوم باختيار ممثليه مباشرة، أو غير مباشر حيث القيام باختيار مندوبين لاختيار ممثليهم.

طرق الانتخاب:

الانتخاب الفردي:حيث تقسم الدولة وفق دوائر انتخابية صغيرة، و يكون الانتخاب على فرد واحد لا غير وفق مزايا معينة.

الانتخاب بالقائمة: حيث تقسم الدولة وفق دوائر انتخابية كبيرة،و يكون الانتخاب على مجموعة نواب.

القوائم المغلقة: حيث طريقة الانتخاب تكون من خلال اختيار القائمة ككل دون الشطب فيها.

القوائم الممزوجة: حيث طريقة الانتخاب تكون من خلال اختيار فرد أو أكثر من قائمة واحدة آو عدة قوائم.فالانتخاب العلني والانتخاب السري. ومن ثم يمكن أن نستنتج مما سبق أن هناك عدة أشكال،وأنماط من الانتخابات الهدف الجوهري منها هو اختيار ممثلين للشعب.

أساليب تحديد النتائج الانتخابية: توجد عدة طرق لتحديد نتائج الانتخابات من ذلك:

نظام الأغلبية:هذا النوع من النظام الانتخابي يصلح في أسلوب الانتخاب الفردي،أو الانتخاب بالقائمة ويظهر في شكلين:

الأغلبية المطلقة:حيث تقوم على أساس أن المترشح يحصل على أكثر من نصف الأصوات الصحيحة 50 بالمئة + 1صوت.

الأغلبية البسيطة: تقوم على أساس أن المترشح يحصل على أكثر الأصوات دون الأخذ بعين الاعتبار أن يكون النصف، أو أكثر، أو أقل.

نظام التمثيل النسبي: يظهر هذا النوع من الاقتراع الذي أكثر في الانتخاب بالقائمة.

إن طرق تحديد نتائج الانتخابات يغيب عنها الإجماع. فهناك صعوبة في تحديد النمط الانتخابي الأمثل.

ج- العلاقة بين المواطن والنظام السياسي:يعتبر الشعب هو صاحب القرار في تحديد طبيعة النظام السياسي.لكن الدولة وما تمتاز به عن الأشكال التنظيمية الأخرى للمجتمع(الشخصية القانونية) يجعلها تتعدى الأفراد الذين كونها. فالقوانين الذي تقترحها الأفراد تبلورها الدولة لتنظيمهم يجعل من العلاقة بين المواطن والنظام السياسي تفهم في ظل علاقة طردية، بحيث كلما كانت القوانين عادلة تحقق العدالة في التطبيق كان رضا الشعب والعكس.تركيزنا يكون على المحددات الخارجية التي تؤثر في تحديد توجهات النظام السياسي والنمط الانتخابي.

2- الحاجة إلى منظور بديل (Need of paradigm changing)

محددات النظام السياسي الخارجية وعلاقتها بالنمط الانتخابي: ننطلق في اقتراحنا للمنظور الجديد من منطلق أن للوضع الدولي تأثير على التغييرات الحاصلة في

الأنظمة السياسية. فبالانقلاب الفكري،عكس الطرح الأول الذي يركز على الأوضاع الداخلية في التغيير.

تحدد العلاقة بين النظام السياسي والنمط الانتخابي بمتغير تفسيري أساسي الذي هو الديمقراطية. إن التحولات الديمقراطية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لها الأثر غلى طبيعة الأنظمة السياسية، ومن ثم على النمط الانتخابي حيث يعتبر الحزب السياسي أداة مستقلة عن السلطة السياسية القائمة،ويكون التغيير من خلال ما يلي:

أ-التغيير في النظام السياسي: إن طبيعة النظام السياسي القائم لها دور في تحديد كيفية صناعة واتخاذ القرارات.فكلما كان النظام السياسي مفتوح (تعددي وديمقراطي) كلما كانت القرارات واضحة ومفهومة. وكلما كان النظام السياسي مغلق (شمولي وديكتاتوري)كانت القرارات مبهمة وغير واضحة.

تعتبر الديمقراطية النظام السياسي الأنجع لضمان النزاهة في الانتخابات،حيث تظهر في:

- أن الأنظمة السياسية الديمقراطية تخلق أعداءها، وتخلق أصدقاءها [6].

- أن إشكالية الأمن لا تظهر بين الدول الديمقراطية لأنها لا تتصارع فيما بينها،و أنها تخاف شعوبها في ظل إمكانية العقاب أثناء الانتخابات،باختيار المعارضة[7].

- أن الأنظمة السياسية الديمقراطية تتحالف مع بعضها قبل الحرب أو عند شنها،تخوض الحروب التي تنتصر فيها بسهولة،حيث تسخر لها الإمكانات[8].

- الأنظمة السياسية الديمقراطية تاريخيا انتصرت في عدة حروب،فمثلا فرنسا انتصرت في56 %من الحروب التي خضتها قبل 1815، و58 % بعدها. أما بريطانيا انتصرت في 81 % قبل 1815، وانتصرت بـ 89 % بعدها[9].

ب - التغيير في بنية النظام السياسي:يقصد بالتغيير في بنية النظام السياسي القائم، من خلال الحذف أو الإضافة في النظام القائم، من منطلق تغيير جزئي. حيث أن للنمط الانتخابي دور في الحفاظ على استقرار النظام السياسي، لأنه قد يؤثر عليه في حالة تعارض الأهداف المرجوة من الانتخاب وطموحات المواطنين حيث يكون من خلال:

- أن العلاقة بين النظام السياسي والنمط الانتخابي،أن الانتخاب له دور فعال في إبراز عدد المقاعد الذي يفوز بها كل طرف،في إبراز الجانب الاقتصادي وما يتعلق بالتنمية،وكيفية قبول الشعب لذلك[10].

- في 12 ماي 2007، في الانتخابات التشريعية في الجزائر مثلا، المترشحون بلغوا حوالي 12 ألف، وثم تقاسم المقاعد النيابية بين التحالف الرئاسي الحالي (جبهة التحرير

الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم، وأحزاب أخرى، وأحرار).البرلمان الحالي دوره سلبي اتجاه قضايا المواطنين نتيجة غياب المعارضة[11]، ومن ثم كانت الحاجة إلى تفعيل العمل الحزبي التنافسي.

- يظهر أثر المنافسة السياسية في توجهات الأحزاب.حيث يظهر التغير في توجهات النظام السياسي للدول الديمقراطية مثلا التوجه الأمريكي الجديد نحو إفريقيا فبعد زيارة جيمي كارتر في1978،تلتها زيارة بيل كلينتون ف 1998،نتيجتها قانون ذو ميزة تفضيلية للسلع الأفريقية نحو الولايات المتحدة الأمريكية في 2000 قانون حول فرص التنمية (AGOA(African growth and opportunity act. وزادت واردات الولايات المتحدة من النفط من شمال إفريقيا وخليج غينيا من 14,6 % إلى 19,4 %، وانخفضت من الشرق الأوسط من 22,6% إلى 16,1% في الفترة الممتدة مابين 2000-2007 [12].

- إن مؤشرات التحول الديمقراطي هي حسب Ted Robert Gurr :

1- المنافسة في المشاركة السياسية.

2- دور القانون.

3- المنافسة في اختيار رئيس السلطة التنفيذية.

4- الانفتاح في نشاط السلطة التنفيذية.

5- أهمية دور المسؤول الأول عن السلطة التنفيذية[13].

تظهر أهمية هذه المؤشرات كأساس نحو التحول الديمقراطي للأنظمة السياسية،من منطلق إن التمثيل الشرعي يساهم في تحقيق العدالة،و الرفاه،والتنمية.

إن إشكالية اختيار النمط الانتخابي من قبل النظام السياسي، تكمن أن المبادرات السياسية، وصناعة، واتخاذ القرار يكون من قبل مختصين،لكن قبوله أو رفضه يكون من الرأي العام غير المختص في صناعة أو اتخاذ القرار السياسي. ومن ثم هناك غياب لنمط انتخابي مثالي.

ج- التغيير في القيم: يقصد بالقيم التي يجب أن تغير في النظام السياسي، بالتصورات المقبولة من الأغلبية. تعتبر نظرية إدراك ومعرفة البدائل Theory poli heuristic للأستاذ Alex Mintz في السياسة الخارجية وسيلة لفهم الخيارات للنظام السياسي حيث تعمل في مرحلة أولى من مسار اتخاذ القرار على حصر البدائل واختزالها. تمر النظرية حسب رأيه بخمسة مراحل:

1 - التعمق في البحث عن البدائل،وعدم التعميم.

2 - تحديد المسارات الأساسية للبحث.

3 - لا توجد قرارات تعويضية في صناعة للقرار.

4 - الرضا على مسار صناعة القرار.

5- توجد نوع من الانجراحية في النظام[14].

تعتبر هذه الخطوات أساسية في صناعة،واتخاذ القرار في النظام السياسي اتجاه السياسة الخارجية من منطلق العلاقة بين السياسة الداخلية، والسياسة الخارجية. تعتبر هذه المحددات المحدد في تكوين طبيعة النظام السياسي، وكيفية تعامله مع ممثلي الشعب وتوجهاتهم.

فمثلا قبول البرلمان التركي في أول مارس من تواجد القوات الأمريكية على أراضيه (حوالي 62 ألف جندي) لضرب العراق مقابل مساعدات مالية (حوالي 30 مليار دولار) بالإضافة إلى إمكانية انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي[15].

يمكن أن نعتبر أن اتخاذ قرار في السياسة الخارجية له التأثير على السياسة الداخلية، وعلى طبيعة النظام السياسي القائم، من منطلق الربط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية في رسم وصناعة السياسة العامة للدولة.

د- أهمية الوقت: تتحول الأنظمة السياسية إلى النظام الديمقراطي عبر مراحل، تكمن أهمية اختيار وقت التغيير كضرورة لنجاح العملية الانتقالية.

إن التحول إلى الديمقراطية إذا كان جزئي سيؤدي إلى حروب، مثلا الحرب بين صربيا وكرواتيا، وارمينا وأذربيجان. كذلك حروب روسية مع جيرانها[16].

التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988، أدى إلى حرب أهلية بعد 1992[17]. يبقى من الصعب الحكم عليها أنها حرب أهلية لأنها لم تكن شعب ضد بعضه البعض، ولكن أقلية ضد سلطة وممثليها.

يعتبر النظام السياسي أنه بدأ في التحول إلى نظام ديمقراطي،إذا تحول من نظام أحادي السلطة Autocracy إلى النظام الذي تغيب فيه السلطة (أو سلطة ضعيفة Anocracy)،أو إلى النظام الديمقراطي.وإذا تحول من نظام تغيب فيه السلطة(أو سلطة ضعيفة) إلى نظام ديمقراطي Democracy والعكس.

خاتمة:

نحتاج في دراستنا للنظم السياسية وتأثيرها على الأنماط الانتخابية إلى قياس الأثر والتأثير بين المتغيرات:

- نحتاج إلى مقاربات وصفية متعددة الاختصاصات، ويكون اختيارنا لمقاربة واحدة والتي جاءت في ظل المقاربة المفاهمية.

- أن الانتخاب وسيلة من الوسائل للوصول إلى السلطة تتشابه مع دور الأحزاب السياسية.
- النظم الانتخابية في حركية،و أحيانا العكس.
- النظام الانتخابي ثابت، والأحزاب السياسية في حركية.
- أن النمط الانتخابي يضمن استقرار النظام السياسي.
- أن النمط الانتخابي يؤثر على النظام السياسي.
- لا يوجد نمط انتخابي مثالي.
- أن نظام الأحزاب خاضع لنمط الانتخاب.
- أن نمط الانتخاب يؤثر على نظام الأحزاب.
- تأثير النتائج الانتخابية على نظام الأحزاب.
- تأثير النتائج الانتخابية على الأحزاب وعمل المؤسسات في النظام السياسي.

إن إشكالية العلاقة بين النظام السياسي والنمط الانتخابي،محددة بعامل محدد والمتمثل في الديمقراطية. إن لضمان تعددية السياسية والحزبية تنافسية، ولضمان تمثيل نزيه للمواطنين، يجب تفعيل دور الأحزاب السياسية، من منطلق أن دورها شبيه بالانتخاب.

إن لتفعيل التعددية السياسية والذي نموذجها الأكثر قبولا بين المواطنين بصفة عامة، والباحثين بصفة خاصة التعددية الحزبية فعلا، يكون من خلال المشاركة السياسية التنافسية القائمة على التداول على السلطة.

إن لتحديد طبيعة النظام السياسي والنمط الانتخابي وعلاقة التأثير والتأثر بينهما، لا تكون إلا بمجال فكري أخر الذي هو الديمقراطية. إن التحول نحو هذه الأخيرة لا يكون إلا بتفعيل المشاركة السياسية التنافسية التداولية.

الهوامش:

1 - dictionnaire en ligne.

2 – ابن منظور المصري،لسان العرب،المحيط،المجلد 2، دار الجيل ودار لسان العرب ،بيروت، 1988. ص 243.

3 – محمد السويدي، من اجل علم اجتماع سياسي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ب س ط، ص 84.

4 - Maurice Duverger, **LES PARTIES POLITIQUES édition. Sage France 1951** ,p 64

5- Edward D.Mansfield and Jack Snyder، "Democratization and the danger of war", in Andrew Link later ,international relations critical concepts in political science , volume 2 , Routeledge ,Taylor and Francis group ,London and New YORK first published 2003 from international security 20(1)(1995)PP 5-38 ,P1036.

6 - Thomas Risse Kappen ,،"Democratic peace –warlike democracies?a social construcrivist interpretation of liberal argument", in Andrew Link later ,international relations critical concepts in political science , volume 3 , Routeledge ,Taylor and Francis group ,London and

New YORK first published 2000 volume 3.from european journal of international relations 1(4)(1995) PP 491-577.P1067.

7 - Ajin Choi ,"،The power of democratic cooperation",international security vol 28 n 01(summer 2003)PP 142-153 P,142

8 - Michael Desch,"Democracy and victory fair fightsor food fights", , in andrew link later ,international relations critical concepts in political science , volume 3 , routeledge ,taylor and francis group ,london and new york first published 2003 from international security 20(1)(1995)pp180-194,p180;

9 - Dan Reiter and Allen c Mstam ,"Understanding victory why political institutions matter", ,in andrew linklater, volume 3 from international security 20(1)(1995)PP 168-179 ,P 176.

10 - Gary c Jacobson "Terror,terrain and turnout,explaining the 2002 midterm elections" , Political sciences quarterly volume 118 n 1 ,2003, P 03.

11 - Louisa Dris –ait –Hamadouche,the 2007 "Legislative elections in algeria:political reckonings, " mediterananean politics vol,13,n:1, march 2008 PP 87-94, P 91.

12 - François Lafarge, L'afrique « au cœur d'une rivalité mondiale » , Questions internationales n:33nseptembre 6octobre 2008, p 23.

13 - Edward D.Mansfield and Jack Snyder , Democratization and the danger of war ,in andrew linklater, volume 3, from international security 20(1)(1995)PP 5-38 ,P1037.

14 - Raymond Dacey and Lisa J Carleson",Transnational decisions analysis and poliheurstic theory of foreign policy decision making",Journal of conflict resolution,vol 48,n:1,february 2004 ,PP 38-55,P 39.

15 - Alex Mintz, How do leaders make decisions a poliheiristc decisions , Journal of conflict resolution,vol 48, n:1, february 2004 ,PP 3-13,P 9

16 - Edward D.Mansfield and Jack Snyder "Democratization and the danger of war ",in andrew linklater Volume 3 from international security 20(1)(1995)PP 5-38 ,P 1036.

17 - George Joffé, "National reconciliation and general amnesty in algeria" ; Mediterananean politics Vol,13,n:2, July 2008 PP 213-228 P,226.